النشرة الاقتصادية للإتحاد

UAC ECONOMIC MONITOR

نشرة شهرية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

العدد 43:شباط (فبراير) 2017

لماذا هذه النشرة؟

مواكبة لعملية التطوير التي تقوم بها الأمانة العامة للاتحاد باستمرار وتوسيعا لنطاق عملها في سبيل خدمة القطاع الخاص العربي ومجتمع الأعمال، فقد رأينا من المناسب إصدار نشرة إلكترونية تصدر شهريا تتضمن تغطية لنشاطات الغرف العربية واتحادها العام، ونشاطات الغرف المشتركة، وكذلك تتضمن أخبارا اقتصادية عربية وعالمية، ونبذة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ومعلومات عن المعارض التجارية التي تقام في العالم العربي.

وتشكل هذه النشرة رديفا لمجلة الاتحاد "العمران العربي"، ويتم توزيعها إلكترونيا على شريحة واسعة من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم من خلالها الترويج لعمل الاتحاد والغرف العربية والمشتركة، والتعريف بأنشطتها وخدماتها، وتوفر أخبارا ومعلومات اقتصادية تفيد المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب.

وتسلط النشرة الضوء على أهم المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي والعربي، وتغطي القطاعات الاقتصادية والفرص التجارية والاستثمارية في الوطن العربي.

آملين أن تبقى هذه النشرة على مستوى الطموحات، بحيث تظل تشكل منتحا مفيدا للقطاع الخاص العربي.

إدارة التحرير

المحتويات

من شهر لشهر

• مستقبل الوظائف في العالم 2

نشاط الاتحاد

• الكباريتي: الاستثمارات الخليجية بالأردن تقدّر بـ 40 مليار دولار 3

• الكباريتي يبحث أوجه التعاون مع تركيا 4

أخبار الغرف 5

أخبار إقتصادية 8

أخبار إستثمارية 14

فرص تجارية ومعارض ومؤتمرات 16

من مكتبة الاتحاد 17

مؤتمرات الاتحاد 18

مستقبل الوظائف في العالم

تتطور التكنولوجيا الناشئة أو الجديدة في شكل سريع. وهذا ما يظهر مثلا مع الروبوت الصناعي والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. ويتزايد الاهتمام بتأثيرها في المستقبل غير البعيد في الوظائف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية من جانب الباحثين وبعض المنظمات الدولية أكثر مما تبديه الحكومات من اهتمام. فمن المتوقع أن يلعب توسع انتشار الروبوت 6 في المئة من الوظائف في الولايات المتحدة بحلول 2021، أي ما يعادل أكثر من مليون وظيفة (بلغ عدد العاملين بدوام كامل في الولايات المتحدة 123.6 مليون في كانون الأول – ديسمبر 2016) خلال خمس سنوات من الآن. إذ تواجه الوظائف في قطاعات خدمة الزبائن وخدمة المستهلكين والنقل والخدمات اللوجستية موجة متسارعة من الأتمتة. وبعض الروبوتات ما زال بسيطا في الوقت الحاضر ولكن يتوقع أن تصبح كلها أكثر تعقيدا في السنوات الخمس المقبلة بعد أخذ سرعة التطور التكنولوجي في الاعتبار.

وتعود جذور الاتجاه الحالي لزيادة الأتمتة، وفقا لبعض الباحثين، الى مرحلة الكساد الكبير في أواخر عشرينات القرن العشرين وبداية ثلاثيناته، عندما اضطر الكثير من رجال الأعمال إلى تشغيل عدد أقل من العمال. وبعد معاودة النمو مسيرته السابقة للكساد، لجأ رجال الأعمال إلى زيادة أتمتة مصانعهم أكثر من تشغيل عدد أكبر من العمال. واستمر هذا الاتجاه وتسارع في العقدين الماضيين.

فشركة «غوغل» على سبيل المثل، بلغت قيمتها 370 بليون دولار عام 2014 بوجود 55 ألف موظف فقط، وهو عشر حجم القوة العاملة في شركة AT&T (وهي شركة اتصالات أميركية متعددة الجنسية) في ستينات القرن الماضي. وقد زاد استعمال الروبوت في الولايات المتحدة في شكل سريع في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعارها وقدرتها على العمل باستمرار من دون توقف، ما يجعلها أكثر منافسة من العنصر البشري. وستجد لها مزيدا من التطبيقات في الاقتصاد في المستقبل غير البعيد.

وأثار إعلان شركات التكنولوجيا مثل «تيسلا» و«أوبر» و «غوغل» في الأشهر الأخيرة عن إطلاق سيارات تعمل من دون سائق، موجة من المخاوف من سائقي سيارات الأجرة في الولايات المتحدة. كما سيتم تطبيق التكنولوجيا ذاتها على النقل بالشاحنات. وبذلك ستهدد أكثر من 3.5 مليون وظيفة في القطاع الأخير.

لا شك في أن توسع موجة التكنولوجيا الناشئة وتطبيقها على قطاعات عدة، سيتركان آثارهما الإيجابية على كلفة السلع والخدمات وتحسين نوعية الإنتاج وسرعة إنجازه، ما سيكون من دون شك من مصلحة الشركات العاملة أي أصحاب رؤوس الأموال. إلا أنها ستتسبب في الوقت ذاته بطالة عدد كبير من العمال. وكلما زاد انتشار استعمال التكنولوجيا الجديدة في قطاعات اقتصادية أكثر سيكون تأثيرها العكسي أكبر في عدد الأيدي العاملة. وهذا يعني أن النموذج التقليدي لتوزيع عائدات الإنتاج بين العمل ورأس المال سيتغير وستذهب غالبية المردود الى رأس المال. وهنا لا بد من إيجاد نموذج جديد لتوزيع عائدات الإنتاج محل النموذج التقليدي. ولكن التحدي الأكبر سيكون في وضع العمال الذين سيخسرون وظائفهم وكيفية العيش وإشغال أوقاتهم من دون الارتباط بعمل يومي. وقد أظهرت دراسات عدة حتى في الدول التي لديها ضمان اجتماعي للبطالة ارتفاع درجة الارتباط بين البطالة ومعدلات الجريمة. والبطالة والإدمان، والبطالة ومعدلات الطلاق، والبطالة والعنف الاجتماعي.

وتسعى منظمة العمل الدولية إلى جذب انتباه الحكومات حتى في الدول النامية الى النتائج التي قد تسفر عن انتشار استعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال إنتاج السلع والخدمات. إلا أن الموضوع لم يأخذ أهمية من جانب أصحاب القرار بعد، وقد يكون سببه احتلاف الباحثين على السائح التي ستسفر عن هذه التطبيقات. فبعض الباحثين يرى أن تأثيرها سيكون خطيرا في عدد الوظائف المتاحة. ويرى فريق آخر أن التكنولوجيا الجديدة ستخلق وظائف جديدة بمكنها ستعويض العمال المستغنى عن خدماتهم في وظائف بديلة. أما الفئة الثالثة فترى أن النتائج لا يمكن توقعها من الآن.

إن الموضوع بشقيه الاقتصادي (إيجاد معادلة جديدة لتحل محل المعادلة التقليدية في توزيع عائدات العملية الإنتاجية) والاجتماعي (كيف سيقضي الأفراد أوقاتهم من دون الارتباط بعمل دائم)، يمثل تحدياً عالمياً كبيراً يستوجب اهتماماً جدياً من الدول وأصحاب القرار فيها.

الكباريتي: الاستثمارات الخليجية بالأردن تقدر بـ 40 مليار دولار

أشاد رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكباريتي بالنتائج المثمرة التي حققتها زيارة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي وفريقه الوزاري المرافق إلى العراق. لافتا إلى أن «العراق يمثل الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الوطني ويعتبر الشريك التجاري الاهم للمملكة».

وثمن الكباريتي صدارة رئيس الوزراء إشراك الفعاليات الاقتصادية المختلفة بالزيارة «بما يؤكد حرص الحكومة على تعزيز النهج التشاركي الحقيقي مع القطاع الخاص بمختلف مؤسساته في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين». مشيرا إلى أن «مباحثات رئيس الوزراء مع المسؤولين العراقيين عكست عمق الروابط والعلاقات الأخوية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين على المستويات كافة. بالاضافة لتأكيدها ضرورة المضي قدما في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري واستغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة لدى الجانبين».

ونوه الكباريتي بالجهود التي بذلها رئيس الوزراء خصوصا فيما يتعلق بإعادة فتح منفذ طريبيل خلال فترة قياسية لتسهيل حركة عبور الصادرات إلى العراق. وأهمية الإسراع بتنفيذ خط انبوب لنفط البصرة -العقبة. باعتباره مشروعا استراتيجيا مهما للجانبين «فهو يوفر للعراق نافذة للتصدير إلى العالم ويلبي احتياجات الأردن من النفط الى جانب الفرص الاستثمارية التي سيخلقها مراحل التنفيذ».

كما ثمن اعلان رئيس الوزراء خلال الزيارة عن ان الحكومة ستوفر خطا ممنوحا للتعامل مع ملاحظات المستثمرين ورجال الاعمال العراقيين الراغبين في الاستثمار في المملكة والتسهيل لتوفير البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وضمان نجاحها.

وأوضح أن «المباحثات أكدت وجود نوايا صادقة لمعالجة كل العقبات التي تقف عائقا أمام الارتقاء بحجم مبادلات البلدين التجارية وفي مقدمتها تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين تدرس قوائم السلع الأردنية التي سيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية التي يفرضها العراق على مستوياته بواقع 30 في المئة. وزيادة عدد رحلات الملكية الأردنية للعراق. وإزالة العوائق الجمركية امام الصادرات الأردنية وزيادتها من الخضروات والفواكه وتمديد العمل بمعبر صفوان الذي تدخل منه البضائع الوطنية إلى السوق العراقية».

ورأى أن «زيارة العراق في هذا الظرف الصعب الذي يمر على الاقتصاد الوطني يعكس حرص الحكومة على تقوية الاقتصاد الأردني وتعزيز علاقات المملكة الاقتصادية مع العراق وحل المشاكل والمعيقات التي تؤثر على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط البلدين». مشيدا بمشاركة رئيس الوزراء في منتدى الأعمال الأردني العراقي الذي عقد أصحاب الأعمال ومثلي القطاع الخاص الأردني والعراقي بالتزامن مع الزيارة موضحا إلى «قيام القطاع الخاص الأردني بتقديم العديد من المطالب بشأن حل المعيقات التي تؤثر على التبادل التجاري بين البلدين الصديقين وقضايا يجب متابعة تنفيذها».

على صعيد آخر. أعرب رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكباريتي. عن اعتزازه بالعلاقات

التي تربط الاردن مع دول الخليج العربي «كونها تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للأردن وأكبر المستثمرين بقطاعات حيوية وذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني».

وأكد أن «الاستثمارات الخليجية القائمة بالمملكة. بقطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة تشكل أكثر من نصف الاستثمارات الخارجية القائمة بالأردن». مشددا على «ضرورة تعزيزها بمختلف القطاعات وبخاصة الصناعية نظرا لقيمتها المضافة العالية على الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل». لافتا إلى أن «استقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية وزيادة معدلاتها تشكل أولوية قصوى بالنسبة للمملكة لتوفير فرص العمل وزيادة معدلات النمو».

وقال: «يرتبط الاردن بعلاقات وطيدة وراسخة وتاريخية مع دول الخليج العربي شهدت تطورات مهمة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي الثنائي بين الاردن وهذه الدول وأسهمت في تقوية الصلات الاخوية الوطيدة أساسها التفاهم والحوار والاحترام المتبادل. مقدرا الدول الخليج العربي مواقفهم الأخوية المشرفة الجليلة من خلال تقديم كل اشكال الدعم والمساندة للأردن في كل الظروف والأوقات».

وأشاد بعمق العلاقات على مستوى القطاع الخاص في الاردن ودول الخليج العربي «والتي نسعى دائما للارتقاء بها في مختلف أشكال التعاون لدرجة أن نصبح العلاقات بيننا وبينهم ركيزة أساسية لتفعيل العمل الاقتصادي المشترك وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بشكل تفالي لتحفيز المشاريع للشركة فيه ليقوم بدور أكثر فاعلية وتأثير وبما يتناسب مع الخطط التنموية التي نطمح إليها».

وأوضح أن «حجم الاستثمارات الخليجية بالأردن يقدر بحوالي 40 مليار دولار. موزعة على القطاعات الانتاجية والخدمية والصناعية والاستثمارية وتتركز بصناعة الانشاءات والخدمات الرياضية والتعبئة والتغليف والبلاستيك وخدمات السيارات والاسمنت»

الكباريتي يبحث لوجه التعاون مع تركيا أهمية إزالة العراقيل التجارية القائمة

بحث رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي، مع السفير التركي في عمان مرات كرجوز والملحق التجاري في السفارة التركية ليل غوكتشا أوجه التعاون الثنائي بين الأردن وتركيا وسبل تعزيزها.

وقدم العين نائل الكباريتي أصدق التعازي والمواساة للشعب التركي مما آلمّ بهم إثر الاعتداءات الإرهابية الغاشمة التي وقعت مؤخراً في تركيا، مؤكداً على "عمق العلاقات الثنائية بين الأردن وتركيا وضرورة تعزيزها في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بما يخدم مصالح البلدين"، داعياً إلى "أهمية العمل المشترك من كلا البلدين لإزالة العراقيل التجارية القائمة"، مشيراً إلى "ضرورة تكثيف جهود القطاع الخاص في البلدين الصديقين لمعاونة حكومتيهما لحل تبعات أزمات الدول المجاورة بالاشتراك في عمليات التنمية والتحديث والتطوير والمساهمة في تعزيز بيئة الاستثمار والأعمال".

كذلك بحث الكباريتي الترتيبات المتعلقة بالزيارة المرتقبة للوفد الاقتصادي المرافق لرئيس اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي رفعت هيسار أوغلو خلال شهر شباط من العام الحالي، معتبراً أن "الزيارة ستكون خطوة أساسية ومهمة جداً على طريق تعزيز أواصر التعاون والصداقة الحقيقية بين البلدين"، مؤكداً "الحرص على زيادة التعاون مع القطاع الخاص التركي لزيادة حجم المبادلات التجارية وإنشاء شركات صناعية على الأراضي الأردنية للاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي".

من جهته أعرب السفير التركي مرات كرجوز عن أمله بأن تسهم هذه الزيارة بحضور أصحاب الأعمال من الجانبين الأردني والتركي بالنهوض بعلاقات البلدين الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري من خلال استغلال الاتفاقيات الاقتصادية بين الأردن ومختلف الدول العربية والأجنبية.

وأوضح بأن "تركيا تنظر إلى الأردن كصديق عزيز وشريك أساسي في التعاون الإقليمي"، لافتاً إلى أنه "على الصعيد الاقتصادي وصلت علاقات التعاون بين البلدين إلى مستويات مثالية يحتذى بها، وذلك من خلال اتفاقيتي إلغاء التأشيرة بين البلدين، واتفاقية التجارة الحرة، اللتان دخلتا حيز التنفيذ عامي 2009 و2011 على التوالي".

وتم الاتفاق بين العين الكباريتي والسفير التركي على تعزيز التنسيق والتعاون بين الجانبين وترتيب زيارة وفد تركي رسمي لزيارة مدينة العقبة والاطلاع عن كثب على الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة في مدينة العقبة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وكذلك التنسيق والتعاون مع السفارة التركية بشأن ترتيب زيارة وفد من ممثلين مكاتب السياحة التركية من أجل تسويق الأردن كموقع سياحي استراتيجي لا سيما أنه يحوي العديد من الوجهات السياحية العلاجية والدينية والتاريخية.

في سياق آخر، أكد الكباريتي أن "الاحتفال بعيد ميلاد قائد الوطن وراعي مسيرته التنموية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين يعتبر مناسبة وطنية يستذكر المرء فيها مواقفه وجهوده تجاه الوطن والأمة والتي تؤكد سلامة النهج وقوة

العزمة وسداد الرأي والأصالة التي صنعها موروث جلالته الهاشمي العربي، واستمراراً للعطاء الموصول الذي قدمه آل هاشم بسخاء من أجل رفعة هذا الوطن والنهوض بهذه الأمة لتأخذ مكانتها المرسومة بين الأمم والشعوب".

وقال: "لا يخفى على أحد منا الانجازات العظيمة التي تحققت في عهد الملك عبدالله الثاني من إحداث إصلاحات شاملة طالت مختلف القطاعات والبنى التحتية وأحدثت تحولات كبيرة في مجالات الديمقراطية والاستثمار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتوفير فرص العمل والعيش الكريم للمواطن الأردني والتسلح بالعلم والإبداع والابتكار".

ولفت إلى أنه "بقيادته الفذة استطاع أن يجعل الأردن نافذة التغيير في المنطقة، وقد أثارت خطواته الجريئة في الإصلاحات والتحديث والتطوير إعجاباً عالمياً متزايداً متحدياً بذلك كل الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به وشكل بهذا نموذجاً واقعياً لمستقبل ينعم بالسلام والأمن والاستقرار يسوده العدل والنزاهة والانفتاح. وقد كان للأردن السبق في عهم برامج طموحة على مستوى المنطقة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعم اقامة علاقة تعاون ومشاركة بين القطاعين العام والخاص والعمل على دمج الاقتصاد الوطني بالعالمية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية".

وأكد أن "القطاع الخاص عامة يشيد برؤية الملك عبدالله الثاني الاقتصادية الفذة التي تعرض على القطاعين العام والخاص مسؤوليات عديدها الشراكة الحقيقية لترجمة هذه الرؤية الى أفعال ونتائج ملموسة على أرض الواقع وتحويل التحديات الى فرص حقيقية لجذب مزيد من الاستثمارات الخارجية لتوفير فرص العمل للأردنيين. فالاستثمار بالإنسان الأردني هو من أهم ثوابت الدولة الأردنية".

وأكد العين الكباريتي أن "الملك عبدالله الثاني يتابع باهتمام كبير هموم القطاع الخاص من أجل الوصول إلى حلول تضمن سير عملية الاصلاح الاقتصادي المنشود"، لافتاً إلى "التوجيهات المستمرة من قبل الملك عبدالله للحكومة من أجل المضي قدما في معالجة التحديات والعقبات التي تواجه بيئة الاعمال بالمملكة وايجاد الحلول المناسبة لها".

السمرين: الاقتصاد السعودي متين ويملك القوة لمواجهة التحديات

أشار رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور حمدان بن عبد الله السمرين إلى أن «مرور الذكرى الثانية لمبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يمثل علامة فارقة في السياسة السعودية الحديثة، لما شهدته من تحولات كبرى عززت من موقع المملكة إقليميا ودوليا».

ولفت السمرين إلى أن «مرور عامين من الإنجازات المتلاحقة والمبادرات الملموحة وبرامج التنمية وسياسة الحزم والعزم لهي مؤشر على نهضة غير مسبوقة تنتظرها المملكة، خصوصاً في ظل صدور الميزانية العامة للدولة التي جاءت مليئة للطموحات باستمرارها في الانفاق على المشاريع التنموية في القطاعات المختلفة، وهو ما يؤكد بأن اقتصادنا متين ويملك القوة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة».

في سياق متصل، زار مستشار ألمانيا السابق والرئيس الفخري للجمعية الألمانية للشرق الأدنى والأوسط جيرهارد شرويدر مقر مجلس الغرف السعودية يرافقه وفد من رؤساء الشركات الألمانية بحضور عدد كبير من أصحاب الأعمال السعوديين والسفير الألماني لدى المملكة دبتر هالر والأمين العام لمجلس الغرف السعودية الدكتور سعود المشاري. وقد جرى مناقشة أوجه التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

ونوه نائب رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس نبوي بن عجلان آل كتاب بالتاريخ الطويل للعلاقات الثنائية السعودية-الألمانية القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون لافتا إلى «تأثير الاقتصادين السعودي والألماني على المستويين الإقليمي والدولي وما تلعبه المملكة وألمانيا من دور رائد ومؤثر في الاقتصاد الدولي والأسواق العالمية»، معتبرا أن «ألمانيا تعد أحدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة حيث ارتفع حجم التبادلات التجارية بين المملكة وألمانيا ليصل إلى 12.6 مليار دولار عام 2015 مقارنة بـ 6.9 مليار دولار عام 2006 أي بزيادة قدرها 83 في المئة».

الشيخ خليفة آل ثاني: التحكيم يساعد في خفض تدفق الاستثمار

أطلقت غرفة التجارة الدولية في قطر سلسلة ندوات شهرية جديدة في مجال التحكيم التجاري استهلتها ندوة تحت عنوان «صياغة مواد التحكيم».

وفي هذا الإطار أكد رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني أن «غرفة التجارة الدولية في قطر تسعى دائما إلى تمهيد الطريق للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة» لافتا إلى أن «لعب هذا الدور يتأكد من خلال إطلاق سلسلة ندوات التحكيم واستضافة نخبة من الخبراء القانونيين، لتشاركة معارفهم مع المجتمع القطري».

واعتبر أن «تعزيز دور التحكيم في قطر يتيح آلية بديلة فعالة لتسوية المنازعات مما يساعد على تسريع وتيرة نمو الشركات المحلية وخفيز تدفق الاستثمار والتجارة الدوليين».

إلى ذلك، وقع رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني ورئيس اتحاد الغرف والبورصات التركي رفعت أوغلو، اتفاقيه تعاون. وذلك على هامش افتتاح مؤتمر غرفه قطر الثاني للمشاريع الصغيره والمتوسطه، وتناول الشيخ خليفة آل ثاني مع أوغلو الترتيبات الجارية لاستضافة قطر معرض «إكسبو تركيا» الفور تنظيمه في 18 ليسان (ابريل) المقبل في مركز قطر الوطني للمؤتمرات بالدوحة.

وكان رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، افتتح مؤتمر غرفة قطر الثاني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أحمد بن عبد الله آل محمود.

شقير: السعودية الشريك الاقتصادي الأكبر للبنان

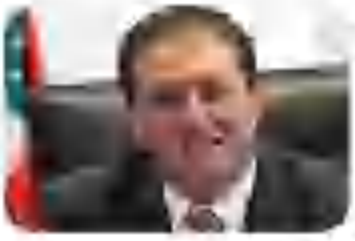

اعتبر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، أن «الزيارة المرتقبة لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى المملكة العربية السعودية تاريخية لأنها المرة الأولى التي يبدأ فيها رئيس الجمهورية زياراته الخارجية إلى المملكة العربية السعودية»، لافتا إلى «مدى الأهمية الاقتصادية للزيارة، خصوصا أن المملكة الشريك الاقتصادي الأكبر للبنان».

وقال: «بعد تأليف الحكومة عاد السائح السعودي إلى لبنان إنما بخجل، لكن زيارة الرئيس عون إلى الرياض ستعطي الضوء الأخضر لتدفق السياح السعوديين».

وأشار إلى أن «الزيارة تشجع جميع أهل الخليج على العودة إلى لبنان، اذا الاستثمار فيتطلب إقرار الموازنة العامة، وتأمين الاستقرار الحكومي، وتعديل قانون تشجيع الاستثمار».

كذلك استقبل شقير في إطار نشاطاته وفدا من شركة Palladimm المكلفة تنفيذ مشروع «LIFE» في لبنان الممول من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) بقيمة تصل الى 20 مليون دولار، وممتد لفترة خمس سنوات بين أيلول 2016 وأيلول 2021.

وتم البحث خلال الاجتماع في كيفية التعاون بين غرفة بيروت وجبل لبنان واتحاد الغرف اللبنانية لحسن تنفيذ المشروع بما يؤدي الى الوصول الى أهدافه في تحسين سبل العيش ودعم المؤسسات المتناهية الصغر وإتاحة المجال امامها للنمو والتطور والمنافسة.

وأكد شقير اهتمامه الشديد بدعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وللاستقرار الاجتماعي.

الرميثي يلتقي رئيس جمهورية كازاخستان

التقى رئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نزاربايف مثلي قطاع الأعمال والفعاليات الاقتصادية الإماراتية بحضور ولي عهد عجمان الشيخ عمار بن حميد النعيمي، ورئيس ديوان ولي عهد أبو ظبي الشيخ حامد بن زايد آل نهيان. ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد ثاني مرشد الرميثي.

ودعا الرئيس بايف رجال الأعمال والمستثمرين والشركات الإماراتيه للاستثمار في كازاخستان مشيرا إلى أن «قيمة الاستثمارات الإماراتية في كازاخستان تجاوزت الـ 2 مليار دولار».

من جانبه أكد الرميثي أن «زيارة رئيس جمهورية كازاخستان سوف تسهم في دفع علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الإمارات وجمهورية كازاخستان الصديقة».

وكان الرميثي استقبل سفيرة دولة الإمارات لدى البرازيل حفصة عبد الله العلماء بحضور نائب مدير عام غرفة أبو ظبي هلال محمد الهاملي.

وأكد الرميثي أن «اللقاء فرصة مبرة لتعزيز جهود غرفة أبوظبي وسفارة الدولة لدى البرازيل لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات الإماراتيه والشركات البرازيليه». مشيرا إلى أن «البرازيل تعتبر من الشركاء التجاريين المهمين بالنسبة لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة كما أن الإمكانيات الاقتصادية والقدرات الطبيعية التي يمتلكها البلدان الصديقان تفتح المجال واسعا لزيادة الاستثمارات المشتركة وتعزيز الاستثمارات الإماراتية في الأسواق البرازيلية».

المؤيد يبحث آليات تطوير التعاون الاقتصادي مع السودان والفلبين

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان يوسف عبد الكريم علي والوفد المرافق له بحضور رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين يعقوب يوسف محمد، وعضو مجلس إدارة الغرفة جواد يوسف الحواج والرئيس التنفيذي للغرفة الدكتور خالد الرويحي.

وشدد المؤيد خلال الاجتماع إلى «تنمية وتطوير آليات التعاون والتواصل بين القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية البحرينية والسودانية» مرحبا بتفعيل آليات العمل المشترك بما يعزز من تطور النشاط الاقتصادي بين مملكة البحرين وجمهورية السودان.

بدوره أكد المهندس يوسف عبدالكريم علي أن «هذه الزيارة تأتي بالتزامن مع قرار رفع العقوبات الاقتصادية على جمهورية السودان».

على صعيد آخر تلقى المؤيد خلال استقباله مبعوث رئيس جمهوريه الفلبين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه الدكتور اماييل اغبيوس إلى «تشجيع وتحفيز إقامة مشاريع مشتركة بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم الفلبينيين، والبحث عن فرص استثمارية جديدة ومجالات خصبة للتعاون المشترك بين البلدين».

وأعرب عن أمله بأن يشكل تنامي العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين وجمهورية الفلبين الصديقة دافعاً لتطوير علاقات المملكة التجارية والاستثمارية بدول جنوب شرق آسيا.

من جانبه أشار مبعوث رئيس جمهورية الفلبين إلى «حرص الفلبين على توطيد علاقات الصداقة مع مملكة البحرين» مشيداً بدور القطاع الخاص في البلدين في إرساء دعائم قوية للعلاقات القائمة.

الوكيل: الحفاظ على العلاقات والمصالح الاقتصادية دور أساسي للغرف التجارية

نظم اتحاد الغرف المصرية لقاءات بين وفد من كبار المستثمرين الاتراك ونظرائهم المصريين، وذلك على هامش الزيارة التي قام بها وفدا تركيا برئاسة رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت هيسار، أعقبه بهدف تنمية الاستثمارات التركية في مصر والتي تجاوزت الـ 5 مليار دولار.

وأوضح الوكيل أن «الحفاظ على العلاقات والمصالح الاقتصادية هو دور أساسي للغرف التجارية». مشيرا إلى أنه «يحظر على الغرف العمل بالسياسة. لذا يتم الفصل تماما بين العلاقات السياسية التي تتأرجح في توان، وبين المصالح الاقتصادية التي تحتاج عشرات السنين لخلقها».

وأكد الوكيل أن «الرسالة الاساسيه التي طرحناها على الوفد هي أن مصر قد عادت مجددا أرضا للسلم والفرص الواعدة، وإن اقتصاد مصر المتنامي هو محصلة للسلام والاستقرار السياسي والديمقراطي في ظل إصلاحات اقتصادية وإجرائيه وتشريعيه أشاد بها العالم». معتبرا أن «مصر تسارع الزمن لخلق مناخ وبيئه أعمال جديدة متميزة وجاذبة للاستثمار من خلال حزمة من التشريعات الحديثة مرتبطة بقوانين الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة والعمل والضرائب والجمارك والسجل التجاري».

وشدد الوكيل على «إطلاق إصلاحات هيكلية بحوافز واضحة وشفافة وتفعيل لدور القطاع الخاص في مصر الذي يمثل حاليا أكثر من 75 في المئة من حجم الناتج المحلي القومي. فضلا عن تفعيل منع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك». لافتا إلى أن «الدستور الجديد في مصر ولأول مرة ينص على اقتصادات السوق الحر ودعم الاستثمار وحماية المنافسة». مؤكدا أن «الإصلاح الاقتصادي في مصر نابع من إيمان بضرورة أن تتواكب العشرة القادمة مع منظور الاقتصاد العالمي الجديد».

العام: تطلع بوصول التعاون الاقتصادي الخليجي لمراحل متطورة

استضافت غرفة تجارة وصناعة الشارقة أعمال اجتماع مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والذي ناقش التحديات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على تذليلها. كما بحث سبل تعزيز التعاون التجاري بين دول المجلس.

وأعرب رئيس الغرف الخليجية علي محمد ثنيان العتم عن تفاؤله بأن يصل التعاون الخليجي إلى مراحل متقدمة ومتطورة تعكس القوة الاقتصادية الخليجية، آسوة بكيانات اقتصادية كبرى.

بدوره أكد رئيس اتحاد الغرف الإماراتية محمد ثاني الرميثي أن «هذا الاجتماع تأكيد على التعاون القائم بين دول مجلس التعاون الخليجي في كل القضايا التي تتعلق بشؤون القطاع الخاص والعمل على تذليلها والبحث في سبل تعزيز التعاون التجاري بين دول المجلس».

الكيومي يستقبل وفدا تجاريا من أفغانستان

استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي وفدا تجاريا من جمهورية افغانستان الإسلامية برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أفغانستان محمد يونس حسين.

وأمل الكيومي بأن تشكل الزيارة بداية المشوار لعلاقة تجارية واقتصادية متينة، مشيرا إلى أن «الغرفة مستعدة للعمل بصورة أكبر مع الجانب الأفغاني فيما من شأنه زيادة التبادل التجاري بين البلدين عبر تصدير المنتجات العمانية القابلة للتصدير إلى أفغانستان والعكس مع المنتجات الأفغانية، وذلك عن طريق تشغيل خط مباشر بريط السلطنة بنشهار، كذلك من خلال زيارات وفود تجارية إلى كابول للوقوف على المقومات الاقتصادية في أفغانستان».

وتطرق الكيومي مع الوفد الأفغاني إلى «أهمية تنظيم منتدى الأعمال الاقتصادي المزمع عقده في إبريل المقبل في بحر عباس لتنظيم لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال العمانيين ونظرائهم من رجال الأعمال الأفغان خلال أيام المنتدى للوصول إلى استراتيجيات وطرق واضحة لتأسيس شراكات تجارية واقتصادية بين الجانبين».

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أفغانستان محمد يونس حسين على «رغبتنا الأكيدة وحرصنا على التعامل التجاري والاستثماري مع السلطنة لما لها من ميزات لا توجد في غيرها من الدول»، مؤكدا أن «بعض رجال الأعمال الأفغان لديهم مؤسسات قائمة في السلطنة وفي بعض من الدول القريبة من السلطنة وهم من يسوقون للصناع الاقتصادي في السلطنة».

ووجه الدعوة إلى رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان ولرجال الأعمال العمانيين لزيارة أفغانستان والتعرف عن قرب على الفرص الموجودة، موضحا أن «افغانستان دولة غنية بالمعادن وأرضها خصبة زراعيا».

خليل رزق يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع إيطاليا

استقبل رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية خليل رزق وفدا رفيعا من القنصلية الإيطالية ضم كلا من القنصل فريدريكو ديمونوبولي والملحق التجاري في القنصلية إليونورا لاكوروسي.

واستعرض رزق واقع القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني في ظل ما يشهده هذا القطاع من معيقات إسرائيلية جمة من إجراءات تؤثر على حركة التجارة لا سيما الاستيراد والتصدير والمتمثلة في تأخير الشحنات الفلسطينية بذريعة الفحص الأمني وانتظارها فترة طويلة على الموانئ والمعابر وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وغرقلة العملية الإنتاجية، لافتا إلى أن «هذا لا يقتصر على الموانئ والمعابر الدولية بل إن التجارة الداخلية الفلسطينية تأثرت سلبا بسبب الحصار على قطاع غزة وتعقيد عمليات خروج وإدخال البضائع» داعيا الجانب الإيطالي إلى «المساعدة والضغط على إسرائيل لتذليل كافة المعيقات».

وأشاد رزق بالعلاقة التاريخية مع الحكومات الإيطالية ووقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية، معتبرا أن «السوق الإيطالي من الأسواق الهامة للعديد من المنتجات الفلسطينية، كما أن المنتجات لا سيما المعدات الصناعية الإيطالية ذات التكنولوجيا العالية تحظى بحصة جيدة في السوق الفلسطيني».

من ناحيته أكد القنصل ديمونوبولي على «دعم إيطاليا للمؤسسات الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين»، مشيرا إلى أن «وفدا من رجال الأعمال الإيطاليين سيقوم قريبا بزيارة لفلسطين يرافقهم عددا من ممثلي المؤسسات الاقتصادية كالغرف التجارية والصناعية الإيطالية».

الاقتصاد البحريني يسجل نموا 3.9% في 2016

سجل الاقتصاد البحريني نموا حقيقيا بالأسعار الثابتة بنسبة 3.9 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق.
ووفقا لتقرير النتائج الأولية للحسابات القومية للفصل الثالث 2016 الصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرينية، حقق الاقتصاد البحريني ارتفاعا بنسبه 1,7 في المئة خلال الربع الثالث بالمقارنة بالربع الثاني. ويأتي ذلك في سياق اتباع الحكومة لسياسة اقتصادية إصلاحية تركز على الحفاظ على النمو وخصين مكتسبات التنمية ودعم الاستثمار الخاص.
وسجل القطاع النفطي نسبة 0,8 في المائة بالأسعار الثابتة، وانخفاضا بنسبة 12 في المائة بالأسعار الجارية، فيما شهد القطاع غير النفطي ارتفاعا بنسبة 4,7 في المئة.
إلى ذلك، أكد وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد الزياني «استمرار مساعي الوزارة خلال العام الجاري 2017 في مسيرة تسهيل الإجراءات على المستثمرين، من أجل استقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي إلى السوق المحلي، وتوسعة قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال مساعدة رواد الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أخذ شريحة أكبر بالعجلة الاقتصادية».
وأوضح الزياني أن «حجم الميزان التجاري في الفترة من 1 يناير وحتى 30 نوفمبر 2016 بلغ 19.3 مليار دولار مقارنة بـ 22.1 مليار دولار في نفس الفترة من العام 2015»، مشيرا إلى «نجاح استراتيجية السياحة الجديدة في زيادة عدد السواح حيث وصل إلى أكثر من 12 مليون سائح عام 2016».

تونس: ارتفاع الدين الإجمالي 2.5 في المئة

ارتفع الدين الإجمالي في تونس بنسبة 2.5 في المئة حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) أي ما يعادل 7.4088 مليون دينار تونسي)2044 مليون دولار أميركي) مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.
وتقلصت العائدات السياحية بقيمة 6.104 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 1.2251 مليون دينار مقارنة بعام 2015. فيما زاد الحجم الاجمالي لإعادة التمويل ليصل إلى 1. 6711 مليون دينار مقابل 4.4927 مليين دينار نهاية عام 2015.
وحافظت نسبة الفائدة الرئيسية على مستوياتها على مدى العامين الماضيين (2015 و2016) في حدود 25.4 بالمائة، في حين تحولت نسبة السوق النقدية من 34.4 بالمائة 2015 إلى 4. 06 بالمائة في 2016.
في الوازاة، بلغ عجز الميزان التجاري لتونس خلال العام الماضي 5. 12620 مليون دينار تونسي (3.6 مليار دولار أمريكي) مقابل عجز بقيمة / 6.1204 مليون دينار خلال العام 2015.
ووفقا لبيانات المعهد الوطني التونسي للإحصاء سجّلت تغطية تكلفة الواردات بعائدات الصادرات شبه استقرار إذ كانت في حدود 8.69 في المئة عام 2016 مقابل 6.69 في المئة خلال العام 2015. في حين أن أكبر عجز تجاري سجّل مع الصين (8.3843 مليون دينار(وتركيا (2.1482 مليون دينار) وروسيا (6.1375مليون دينار(.
كما ساهم الميزان التجاري في مجال الطاقة بتسجيل هذا العجز (4.21 في المئة من العجز الإجمالي). كما كان للميزان الغذائي دور هام في العجز.

ارتفاع الناتج المحلي العربي إلى 2.7 تريليون دولار

توقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ارتفاع الناتج العربي في 2017 إلى نحو 2.7 تريليون دولار، أي بتحسن نسبي طفيف في متوسط معدل النمو ليبلغ 2.9 في المئة ويرتفع متوسط دخل المواطن العربي إلى 7750 دولارا سنويا مع زيادة معدلات التضخم إلى 5.9 في المئة واستمرار النمو في عدد سكان المنطقة ليصل إلى 372 مليونا.
ووفقا لتقرير ضمن نشرتها الفصلية الأخيرة لعام 2016، تشهد الاقتصادات العربية منذ مطلع الألفية الثالثة تقلبات أثرت في مؤشرات الأداء التنموي بشكل متباين من بلد إلى آخر، مؤكدة زيادة الأخطار المحيطة بالآفاق الاقتصادية نتيجة الأحداث السياسية الداخلية والتأثيرات الخارجية الناجمة عن متغيرات الاقتصاد العالمي.
من جهته كشف صندوق النقد العربي، عن تحقيق الاقتصادات العربية معدل نمو عن السنوات الخمس الماضية بلغ نحو 3.1 في المئة، متوقعا أن يبلغ النمو 2.8 في المئة خلال العام الحالي 2017، مقابل معدل نمو 2.3 في المئة خلال العام 2016 للتصرم. وأعلن الصندوق عن أن وتيرة النمو الحالية لا تزال دون المستوى الذي يمكّن الدول العربية من تحقيق تقدّم على صعيد خفض معدلات الفقر والبطالة، في الوقت الذي تواجه فيه السياسات المالية تحديات الأوضاع العامة، حيث يتجاوز حاليا عجز الموازنات العامة لمجموع الدول العربية نسبة 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

سلطنة عمان تقر موازنة 2017 بإنفاق 30.4 بليون دولار

توقعت خطة موازنة سلطنة عمان لعام 2017 التي أعلنتها الحكومة عجزاً أقل في حين أبقت على القيود الصارمة نظر إلى تضرر إيرادات الدولة من أسعار النفط المنخفضة.
وتوقعت الحكومة أن يبلغ الإنفاق الحكومي العام الحالي 11.7 بليون ريال (30.4 بليون دولار) في مقابل إيرادات 8.7 بليون ريال ما يقود إلى عجز بثلاثة بلايين ريال. وفي الخطة الأصلية لعام 2016، توقعت الحكومة نفقات بـ11.9 بليون ريال وإيرادات بـ8.6 بليون ريال وعجزا بـ3.3 بليون ريال. إلا أن العجز الفعلي تجاوز التوقعات ببلغ 4.8 بليون ريال.
وتراجع الناتج القومي لسلطنة عمان 1.1 في المئة خلال النصف الأول 2016، نتيجه تراجع أسعار النفط العالمية
على خط مواز، نفت سلطنة عمان، التفاوض مع دول خليجية للحصول على وديعة بعدة مليارات من الدولارات لتعزيز احتياطاتها من النقد الأجنبي، وتفادي أي ضغوط على عملتها الريال.
وأعلنت وزارة المالية في سلطنة عمان عن أنّ الخبر الذي نشرته وكالة أنباء «رويترز» ومفاده أنّ السلطنة تتفاوض مع دول خليجية للحصول على وديعة بعدة مليارات من الدولارات عار عن الصحة، مبيّنة أنّه لم تكن هناك أي محادثات للحصول على وديعة بالمليارات.
وكشفت عن أنّ السلطنة تمتلك احتياطات كافية، ولا توجد أي مخاطر على قيمة الريال العماني.
وكانت «رويترز» أعلنت أن سلطنة عمان تتفاوض مع دول خليجية للحصول على وديعة لتعزيز احتياطاتها من النقد الأجنبي.

المغرب يتوقع نموا 3.9 في المئة

كشفت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب عن نمو الاقتصاد المغربي 1.2 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الأخير من العام 2016 المنصرم.
وتوقعت المندوبية أن ينمو الاقتصاد المغربي 3.9 في المئة خلال الربع الأول من 2017 مدعوماً بقفزة في الإنتاج الزراعي الذي هبط 12.3 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2016 في أعقاب أسوأ موجة جفاف ضربت البلاد منذ عقود.
ووفقا للمندوبية من المرتقب أن يرتفع الإنتاج الزراعي 11.1 في المئة خلال الربع الأول 2017، مبيّنة أن النمو في القطاعات غير الزراعية تسارع إلى 2.5 في المئة في الربع الأخير من 2016 من 1.9 في المئة في الربع الثالث.

الناتج المحلي القطري يسجل نموا 3.7 في المئة

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر حوالي 204.62 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام 2016 المنصرم، محققاً بذلك نموا بلغ 3.7 في المئة قياسا بالربع المماثل من العام 2015. كما سجل نموا بنسبة 3.6 في المئة مقارنة مع الربع الثاني من العام 2016.
وكشفت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر عن أنّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 140.48 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام 2016 مسجلاً بذلك انخفاضا بنسبته 5.7 في المئة مقارنة بتقديرات الربع المماثل من العام 2015، فيما حقق زيادة ملحوظة بنحو 4.2 بالمائة قياسا بالربع الثاني من العام ذاته (2016) البالغة 134.81 مليار ريال.
من جهة ثانية، توقع «بنك الكويت الوطني» تسجيل أول عجز في الموازنة العامة القطرية بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام الجاري.
وأظهر التقرير أن حفض الإنفاق الحكومي في قطر للعام الثاني على التوالي لن يحّد من العجز المتوقع، مبيّنا استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة تأثر القطاعات الاقتصادية بتراجع أسعار الخام الأسود المستمر منذ نحو ثلاثين شهرا ما انعكس سلبا على ثقة المستثمرين وأدى إلى مراجعة القرارات الاستثمارية في ظل ضبابية المناخ الاستثماري العام.
ووفقا للتقرير فإن الحكومة القطرية تعمل جاهدة من أجل تخفيف حدة هبوط أسعار النفط على قطاعاتها الاقتصادية من خلال التوازن بين الإنفاق على المشاريع التنموية والنفقات الجارية.

الحكومة اليمنية تعلن انتهاء أزمة انعدام السيولة

أكد رئيس الوزراء اليمني الدكتور أحمد عبيد بن دغر أن «الحكومة اليمنية تمكنت من التغلب على كافة العقبات المتعلقة بطباعة العملة الوطنية، وإنهاء أزمة انعدام السيولة النقدية».
وقال: «أمرنا وتوجيهات مباشرة من رئيس الجمهورية اليمنية بالبدء الفوري بربط جميع مؤسسات الدولة المدنية بالبنك المركزي في جميع أنحاء البلاد، ووجهنا وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي وفرعه عدن بصرف المرتبات لجميع مرافق الدولة استنادا إلى موازنة 2014، وابتداء من ديسمبر الماضي».
وحذر بن دغر الميليشيات الانقلابية من مجرد التفكير في تزوير العملة أو طباعتها خارج نطاق القانون والضوابط المتعارف عليها، معتبرا أنّ «سلوكا كهذا ضرره كارثي على اقتصاد البلاد ومستوى المعيشة والأسعار».

لبنان: زيادة الدين العام الإجمالي في 2016

أشار الرئيس اللبناني ميشال عون إلى «أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي القائم بين المملكة العربية والسعودية وجمهورية لبنان»، لافتا إلى «حرص لبنان على توفير الأمن والاستقرار كعنصر أساسي في بناء الاقتصاد والاعمار».

كلام الرئيس عون جاء خلال كلمة ألقاها في حفل العشاء الذي أقيم بقصر المؤتمرات في الرياض. حيث أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني رائد خوري أن «العلاقات بين المملكة ولبنان متعددة الجوانب والأبعاد»، مشددا على «حرص لبنان على سلامة الجميع وخاصة الذين يقصدون لبنان للاستثمار أو الأعمال أو السياحة».

من ناحيته أشار وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي إلى حرص المملكة على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع لبنان».

إلى ذلك، كشفت احصاءات جمعيّة المصارف في لبنان عن زيادة الدين العام الإجمالي حوالي 24.54 مليون دولار خلال تشرين الثاني 2016 إلى 74.54 مليار دولار من 74.52 مليار دولار في تشرين الأوّل. أمّا على صعيد سنوي، فقد ارتفع حجم الدين العام الإجمالي 4.11 مليارات دولار مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في تشرين الثاني 2015، والبالغ حينها 70.44 مليار دولار.

وانخفضت حصّة القطاع المصرفي من الدين العام إلى 16.58 في المئة في تشرين الثاني من 16.61 في المئة في تشرين الأوّل في حين ارتفعت حصّة الدين بالليرة إلى 62.19 في المئة في تشرين الثاني مع تشكيل الدين بالعملة الأجنبية نسبة 37.81 في المئة.

البنك الدولي يتوقع 2.3 في المئة نموا للأردن

توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد الأردني خلال العام الجاري بنسبة 2.3 في المئة بالمقارنة مع عام 2016، كما توقع بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 في المئة خلال العام المقبل 2018 و3.4 في المئة خلال العام 2019.

ووفقا للبنك الدولي، من المرتقب أن تتسارع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي بصورة بسيطة إلى 2.7 في المئة خلال العام 2017 الحالي، وذلك بعد أن سجّل أدنى مستوى له في العام الماضي، وذلك مع انحسار معوقات التشاط في مصدري السلع الأوليه من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، واستمرار قوة الطلب المحلي بين مستوردي السلع الأولية من بلدان الأسواق الصاعدة وغيرها من البلدان النامية.

وكان سجل إجمالي الدين العام الأردني انخفاضاً بلغ 26.1 مليار دينار في نهاية العام 2016 الماضي مقارنة مع إجمالي الدين العام المقدّر وفقا لقانون الموازنة بحوالي 26.4 مليار دينار، أي بانخفاض مقداره 300 مليون دينار.

ووفقا لوزارة المالية الأردنية تراجعت نسبة نمو إجمالي الدين العام في نهاية عام 2016 إلى 3 في المئة مقارنة مع نسبة نمو وصلت إلى 9.8 في المئة في نهاية عام 2015.

وبحسب الوزارة بلغ عجز الموازنة الفعلي الأولي 856 مليون دينار مقارنة بعجز مقدر في قانون الموازنة العامة بقيمة 907 ملايين دينار، وانعاد تقديره بقيمة 1.1 مليار دينار، وذلك نتيجة الإجراءات الحكومية على جانبي الإيرادات والنفقات العامة.

قرض مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية للعراق

وقعت الحكومة العراقية على اتفاقية القرض السيادي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبالغة قيمته مليار دولار، وذلك معدّل فائدة منخفضة لرغم العجوة ما بين نفقات وإيرادات الحكومة.

ويمثل توقيع الاتفاقية الخطوات الأولى للعراق في امكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بعد أن تم الوفاء بالمتطلبات القانونية. وستضمن الولايات المتحدة من خلال القرض تسديد المبلغ المقترض، بالاضافة إلى الفائدة بموجب سند مالي صادر عن الحكومة العراقية.

وأكدت القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد ستيفاني ولياميز أن «القرض جزء من تعاون طويل مشترك لحياة ومستقبل أفضل للشعب العراقي»، موضحة أنّ «الاتفاقية استثمار في مستقبل العراق وهي لبست عملية حقن أموال لسد العجز».

في المواراة، باع العراق سندات بضمان الولايات المتحدة الأميركية لأجل خمس سنوات بقيمة مليار دولار وبفائدة 2.1 في المئة، وهو معدل أقل بكثير من 9 في المئة التي يدفعها العراق على ديونه غير المضمونة.

وتعاني حكومة العراق التي تعتمد اعتمادا شبه تام على دخل النفط بشكل كبير في تمويل موازنتها وذلك منذ تراجع أسعار الخام في 2014.

وكانت الحكومة العراقية أعلنت في نوفمبر (تشرين الثاني) عن نيتها إصدار سندات بملياري دولار في الأسواق العالمية للمساعدة في تقليص عجز ميزانية 2017، حيث ستباع على شريحتين متساويتين، حجم الواحدة مليار دولار، على أن تضمن الحكومة الأميركية إحداهما مما سيخفض تكلفة الاقتراض.

143 مليار ليرة خسائر القطاع المصرفي الحكومي السوري

كشفت بيانات مصرفية عن تجاوز إجمالي خسائر القطاع المصرفي الحكومي السوري الـ 143 مليار ليرة سورية (276 مليون دولار).

وبلغت أضرار مصرف التوفير نحو 138 مليار ليرة سورية (96.5% من إجمالي الأضرار). وأضرار المصرف التجاري مليار ليرة سوريه إضافة إلى بعض المبالغ بالعملات الأجنبية. كما وصلت أضرار المصرف الزراعي إلى 3.458 مليارات ليرة سورية. وإجمالي أضرار المصرف الصناعي 145 مليون ليرة سورية. وإجمالي أضرار مصرف التسليف الشعبي 235.2 مليون ليرة سورية. بينما بلغت الأضرار الإجمالية للمصرف العقاري 310.4 ملايين ليرة سورية.

يذكر أن هذه البيانات لا تشمل الأضرار التي لحقت بالعقارات والأضرار في فروع المصارف في المناطق المناحة.

البنك الدولي يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الخليجي

خفض البنك الدولي في تقرير له من توقعاته لنمو الاقتصاد الخليجي خلال العام 2017 الحالي من 2.3 في المئة إلى 2.2 في المئة. كما خفض توقعاته للنمو في العام 2018 من 2.7 في المئة الى 2.6 في المئة مع تعديل تقديرات النمو للعام 2016.

وعزا البنك الدولي الأسباب التي دفعته الى تعديل توقعاته للسلبية لاقتصادات الخليج، إلى الضغوط التي تركتها أسعار النفط على اقتصادات دول المنطقة. هذا إلى جانب الصراعات التي تشهدها المنطقة والتي تشكل عامل ضغط كبير على النمو الاقتصادي لهذه الدول وذلك لما تتركه من آثار على التجارة عبر الحدود والضغوط المالية المترتبة عن نفقات الإنفاق على اللاجئين.

من ناحيتها صنفت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني كلاً من شركات الشرق الأوسط والشركات الخليجية نظرة سلبية خلال العام 2017 الحالي. كما صنفت «موديز» القطاع المصرفي الخليجي نظرة مستقرة خلال العام 2017.

وعزت الوكالة نظرتها السلبية تجاه تلك الشركات الى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، اضافة لضعف ثقة المستهلكين للشركات والمخاطر الجيوسياسية المتفاوتة. وبسبب أسعار صرف العملات.

وبحسب تقرير «موديز» فإن تلك الأزمة ستطال شركات مجلس التعاون الخليجي، خاصة التي تعمل في مجال النفط والغاز وذلك بعد انخفاض أسعار النفط التي قد من نمو الشركات، متوقعة أن تكون هناك أزمة في وفرة السيولة، على أن تتمكن الشركات الكبيرة من التحكم في تلك الأزمة.

توقعات بنمو الاقتصاد السعودي 1.6 في المئة في 2017

توقع البنك الدولي تزايد معدل نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بدرجة طفيفة خلال العام الجاري ليسجل 1.6 في المئة بعد أن كان سجل نحو 1.4 في المئة خلال العام الماضي. نزولا من 3.5 في المئة خلال عام 2015.

وأعلن البنك الدولي عن أن توقعاته تستند الى زيادة مُتوقعة في أسعار النفط لتصل في المتوسط إلى 55 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، حيث أدى هبوط أسعار النفط الخام حول العالم إلى تراجع إيرادات السعودية المالية. ما دفعها إلى إصدار موازنة للعام الحالي بإجمالي نفقات تبلغ نحو 257.3 مليار دولار، مقابل إيرادات قيمتها 184.5 مليار دولار، وعجز مُقدر بنحو 72.8 مليار دولار.

بدوره خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد المملكة العربية السعودية إلى 0.4 في المئة للعام 2017 الحالي، وذلك مقارنة بتوقعات بنمو بلغ 2 في المئة في تقريره الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. كما خفض الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد السعودية في عام 2018 إلى 2.3 في المئة مقارنة مع توقعات بنمو 2.6 في المئة في التقديرات الصادرة في أكتوبر الماضي.

وبحسب تقرير الصندوق حول مستجدات «آفاق الاقتصاد العالمي» فإن نمو اقتصاد المملكة خلال العام الجاري سيكون أضعف مما أشارت إليه التنبؤات السابقة نظرا لتخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاقية أوبك الأخيرة، حيث كان نما اقتصاد المملكة 1.4 في المئة خلال العام الماضي.

جيبوتي تضع حجر الأساس لبناء أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا

وضع رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر جيلي، حجر الأساس لأعمال بناء مشروع أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا، سيجري تطويره بدعم صيني.

وأكد رئيس مجلس إدارة هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي أبو بكر عمر هادي، أن «جيبوتي تهدف لأن تصبح بوابة ليس فقط لإثيوبيا لكن لجنوب السودان والصومال ومنطقة البحيرات العظمى»، معتبرا أن «المنطقة الحرة الجديدة ستكون أكبر مصدر للتوظيف في البلاد حيث ستخلق أكثر من 15 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة».

وكانت جيبوتي وقعت اتفاق إقامة منطقة التجارة الحرة في 2016، ضمن إطار مسعى صيني لتوسيع مسارات التجارة عبر مبادرة الرئيس الصيني جينغ بنغ «حزام واحد.. طريق واحد».

بوتفليقة: الوضع الاقتصادي الجزائري آمن رغم تراجع أسعار النفط

أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أنّ «التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، جعلت البلاد في وضع آمن، بالرغم من تراجع أسعار البترول»، مشددا على أن «الجزائر من بين البلدان القليلة المنتجة للنفط التي لا تزال تستجدث مناصب عمل وتحقق نسبة نمو اقتصادي بلغ 3.9 في المئة».

ولفت الرئيس بوتفليقة إلى أنّ «عدد الاستثمارات المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة يمثل 70 في المئة من مجموع الاستثمارات المسجلة منذ 2012، بالإضافة إلى إطلاق ما يزيد على 24.386 مشروعا بين 2013 و2016».

وأشار الرئيس الجزائري إلى أن «استراتيجية الجزائر من أجل صمان نموها الاقتصادي شملت أيضا تشجيع عالم الأعمال والاستثمار»، من جهة أخرى. توقع البنك العالمي في تقريره السداسي حول الآفاق الاقتصادية العالمية ارتفاع نمو الاقتصاد الجزائري خلال العام الحالي بعدما شهد النمو خلال سنة 2016 استقرارا ثابتا على الرغم من انخفاض أسعار البترول التي خفض مداخيل التصدير.

ويراهن البنك العالمي على نشاط نمو الاقتصاد الجزائري على غرار البلدان المصدرة للنفط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسيشهد الناتج المحلي الخام انخفاضا 2.7% خلال 2017 و2.6 في المئة خلال 2018 و2.8 في المئة خلال 2019، استنادا إلى ذات التوقعات.

وأرجعت مؤسسة بروتن وودس هذا التباطؤ إلى انخفاض النفقات في الأشغال العمومية وتأجيل تطبيق الإصلاحات الجبائية والإعانات وهذا على الرغم من ضغوطات الميزانية الحادة.

السودان يرحب بإلغاء الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية

رحبت الحكومة السودانية بالقرار الذي أصدره الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وأعلنته الإدارة الأمريكية بإلغاء العقوبات الاقتصادية على السودان.

وفي هذا الإطار اعتبر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية السفير قرب الله الخضر أنّ «الخطوة تمثل تطورا إيجابيا هاما في مسيرة العلاقات الثنائية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية»، لافتا إلى أنّ «الخطوة بمثابة مناخ طبيعي لجهود مشتركة وحوار طويل وصريح شاركت فيه العديد من المؤسسات من الجانبين وثمرة لتعاون وثيق بين البلدين في قضايا دولية وإقليمية محل اهتمام مشترك».

وأشار إلى أن «السودان مصمم على استمرار التعاون والحوار مع الولايات المتحدة حتى يتم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب».

من جهته، أشاد وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني بدر الدين محمود، بدور البنك الدولي في مساعدة بلاده للاستفادة القصوى من القرض التي يتيحها قرار الإعفاء من العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

ولفت خلال لقائه ممثل البنك الدولي المقيم في السودان اكسافير فيرتانو إلى «رغبة السودان للاستفادة من خدمات البنك في مجالات المساعدات المالية والفنية واللوجستية وإعداد المشروعات والترويج للفرص الواعدة للاستثمار في السودان لاستقطاب الاستثمارات الأمريكية للقطاعات الإنتاجية وبناء شراكات مباشرة مع القطاع الخاص السوداني».

من جانبه، أكد ممثل البنك الدولي الاستعداد لاستقطاب تمويل لمشروعات التنمية الحكومية والقطاع الخاص عبر النوافذ المتخصصة، مشيرا إلى أن «الفترة المقبلة ستشهد تنسيقا مع السودان للاستفادة من القرار الأمريكي».

الإمارات: الناتج المحلي سينمو 3 في المئة خلال 2017

توقع وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2017 الحالي بنسبة 3 في المئة، كذلك توقع تراجع معدلات التضخم، لتصل إلى 2.7 في المئة مع استقرار العملة المحلية، مقابل نحو 3.2 في المئة خلال عام 2016 المنصرم.

وأشار المنصوري إلى أن «هناك توقعات من صندوق النقد الدولي بنمو المعروض النقدي للإمارات بنسبة 9.3 في المئة، ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 7.8 في المئة» موضحا أن «البنوك الإماراتية تتبع سياسة جديدة في عملية الإقراض لتوسيع دور القطاع الخاص»، كاشفا عن مفاوضات لتوقيع اتفاقات دولية لمنح امتيازات خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لـ «مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2017»، المركز الأول عربياً وإقليمياً ضمن 50 دولة من الأسواق الناشئة العالمية عن فئة «أفضل مناخ لمزاولة الأعمال»، تليها كل من قطر وعمان والبحرين في المرتبة الرابعة ومن ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة السابعة والكويت في المرتبة العاشرة.

وحلّت الإمارات في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند ضمن الترتيب العام للمؤشر بالإضافة إلى تصنيفها الدولة الأكثر ملاءمة لمزاولة الأعمال وامتلاكها لأفضل عوامل الترابط اللوجستي وخدمات النقل.

ويقدم المؤشر نظرة عن توجهات القطاع اللوجستي وتصنيفا لأهم الأسواق الناشئة في العالم بناءً على أحجامها، وظروف مزاولة الأعمال فيها، وبنيتها التحتية للنقل وترابطها.

مشاركة بارزة للشركات العربية في معرض إسطنبول الدولي للملبوسات

احتضنت مدينة إسطنبول التركية خلال الفترة ما بين 11 و14 كانون الثاني (يناير) الجاري فعاليات المعرض الدولي للألبسة الأطفال بنسخته الثانية والثلاثين، ويعدّ هذا المعرض بمثابة أكبر وأضخم معرض لصناعة منتجات الأطفال، نظرا لمشاركة أكثر من 260 شركة تركية وعربية ودولية عارضة، تمثل أهم ماركات ملابس الأطفال العالمية.

وعرضت الشركات المشاركة في المعرض مجموعة ملابسها لربيع وصيف 2017 وخريف وشتاء 2018، إضافة إلى عرض منتجات خاصة بالأطفال منها «زجاجة التدفئة الذاتية للطفل»، «السرير العائلي»، «مقعد السيارة مع مسند الرأس»، إضافة إلى جرام الأمان القابل للتعديل وفقا للعمر.

وفي هذا الإطار، أكد مدير عام شركة TUBM أردال باليكارا أنّ «تنظيم هذا المعرض هذا العام جاء مثابة خدي كبير بالنسبة إلى تركيا ولمدينة إسطنبول على وجه الخصوص، في ظل الأحداث الإرهابية التي طالت المدينة تزامنا مع احتفالات العام الجديد»، لافتا إلى أن «منتجات الملابس التركية وتظرا جودتها باتت تغزو اليوم أهم الأسواق الدولية ولا سيما أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وروسيا وأوروبا».

يجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّه زار المعرض خلال دورته للعام الحالي أكثر من 10 آلاف زائر من تركيا ومن 77 دولة من حول العالم.

في المواراة، أوضح الأمين العام لاتحاد مصدري النسيج وصناعة الملابس في إسطنبول بكير أصلان، أنّ «المعرض يحظى بدعم وزارة الاقتصاد في تركيا التي توفر سنويا ميزانية ضخمة لنجاح المعرض. كما أنّ المعرض يحظى بدعم وزارة الخارجية التي تروج للمعرض في الخارج من أجل جذب الشركات الأجنبية وكذلك حث الزوار على المجيء الى تركيا لزيارة المعرض وشراء منتجات وملابس الأطفال ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة».

أما عضو مجلس إدارة اتحاد مصدّري الملابس في إسطنبول والرئيس التنفيذي لشركة إيكو للأقمشة أوزكان سوسر، فتحدّث عن الميزة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا ومدينة إسطنبول باعتبارها رابط أساسي بين آسيا وأوروبا، مشيرا إلى أنّ «الجاليات الموجة لتتغير بوتيرة كبيرة، ولذلك نحرص على ابتكار الملابس التي تواكب الموضة خصوصا وأنّ الملابس التركية باتت علامة تجارية عالمية ويتم تصديرها إلى معظم دول العالم ولا سيما إلى الأسواق العربية والأوروبية والروسية».

وشهد المعرض هذا العام ولأول مرة دعم الشركة المنظمة للمعرض CBME للجيل الجديد من المصممين، حيث عرض طلاب قسم تصميم الأزياء في جامعة بيسانتاشي مجموعة من الملابس ذات الطابع التقليدي الفولكلوري «ملابس أطفال القصر العثماني». وقد لاقت هذه الملابس رواجا وطلبا كبيرا من قبل العائلات الزائرة للمعرض.

وفي هذا الإطار أكد عميد كلية الآداب والعلوم في جامعة بيسانتاشي للتصميم غولسران يوسيل «أننا ندعم الطلاب في قسم تصميم الأزياء، حيث أنّ مشاركتهم في هذا المعرض الدولي بمثابة دعم لهم لعرض تصميماتهم ومنتجاتهم والترويج لها خصوصا وأنّ هذا المعرض يحظى بنسبة زوار هائلة من داخل تركيا ومن العديد من دول العالم، مما يحث هؤلاء الطلاب على الخلق والإبداع وابتكار أهم التصاميم».

الكويت تتوقع انخفاض عجز الميزانية

توقع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الكويتي أنس الصالح، أن تكون سنية العجز في الميزانية أقل بكثير من المقدرة، حيث كان العجز المتوقع عند 9.6 مليارات دينار بعد حسم التحويل لاحتياطات للأجيال المقبلة.

وأوضح أنّ «الكويت وضعت للسنة الثالثة سقفاً لميزانية من أعلى رقم وصلت إليه وهو 24 مليار دينار إلى 19 مليارا خلال السنتين الماضيتين»، مشيرا إلى أنّ «الإنفاق الرأسمالي ساهم في قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها حيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة للإنفاق الرأسمالي نحو 17 مليار دينار لعدة سنوات، من ضمنها إنشاء 5 مستشفيات جديدة إضافية وتوسعة القدرة الاستيعابية لبعض المستشفيات الحالية، بالإضافة إلى إنشاء محطات للطاقة الكهربائية».

كما أشار إلى أنّ إجمالي مصروفات ميزانية الكويت 2017/2016 التي رفعتها وزارة المالية إلى الحكومة حدود الـ 19 مليار دينار، في حين سيتراوح العجز ما بين 5.5 و6 مليارات دينار.

واعتمدت الكويت في ميزانيتها سعرا استرشاديا لبرميل النفط عند 45 دولارا لبرميل النفط، مقارنة بـ 35 دولارا للميزانية الحالية 2016/2017 أي بارتفاع 28.5 في المئة، وذلك استنادا إلى صعود النفط في الاشهر الأخيرة.

وتأتي تقديرات العجز للسنة المقبلة بأقل بـ 3/ في المئة من تقديرات الميزانية الحالية التي تنتهي في آذار (مارس) المقبل، علما أنّ العجز يظهر بعد تحويل 10 في المئة لصندوق الأجيال القادمة ومن دون احتساب عوائد استثمارات الدولة.

موريتانيا تخفض سعر تأشيرة دخول الأجانب لدعم السياحة

خفّضت موريتانيا تسعيرة تأشيرة دخول الأجانب الى أراضيها في مختلف نقاط الدخول بحوالي الثلث، لتبلغ 40 يورو فقط (ما يعادل 42 دولارا)، بعدما كانت التسعيرة تقدر بنحو 130 يورو (ما يعادل 138 دولارا).

وبدأ العمل بالتسعيرة الجديدة الخاصة برسوم عبور السياح لداخل موريتانيا من المطارات الدولية، ثم لاحقا عبر المعابر الحدودية مع المغرب والسنغال ومالي. وكان من المقرر أن يدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بداية شهر يناير الحالي، غير أن بعض الإجراءات الإدارية تسببت في تأخر العمل به.

وتأمل موريتانيا أن يساعد هذا القرار في رفع تعداد السياح، حيث اعتبر المكتب الوطني للسياحة أن النتائج الإيجابية لهذا القرار ظهرت بالفعل.

استقرار أصول الصندوق السيادي الكويتي عند 592 مليار دولار

حافظت قيمة أصول صندوق الثروة السيادية الكويتي والذي تديره «الهيئة العامة للاستثمار» على ثباتها حيث استقرت أصول الكويت عند 592 مليار دولار، وعدم تسجيل أي تغير سلبي منذ آخر تقييم في شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي. وبذلك فقد حافظ «السيادي الكويتي» على ترتيبه الخامس على المستوى العالمي والثالث عربيا

وفيما لم تسجل قيمة أصول الكويت الخارجية أي تغير يذكر، سجلت بقية صناديق الثروة العربية والخليجية تغيرات كثيرة وملحوظة بين سلبي وإيجابي. وحقق الصندوق السيادي النرويجي أفضل مكاسب منذ 2016 الى اليوم بارتفاع قيمة أصوله من 824.9 مليار دولار في أبريل 2016 إلى 885 مليار دولار، بارتفاع يبلغ 60 مليار دولار.

الى ذلك، ارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي 200 مليون دينار كويتي لتبلغ 25.4 مليار دينار.

وأنهت بورصة الكويت تداولاتها خلال الشهر الأخير من عام 2016 محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة، في المؤازاة استمرت عمليات المضاربة حيث تركزت بشكل أساسي على الأسهم الصغيرة التي تقل أسعارها السوقية عن قيمتها الدفترية، في حين تركزت عمليات الشراء على الأسهم التي من المتوقع ان تحقق نتائج إيجابية عن العام المالي 2016. أما المؤشر السعري فحقق ارتفاعا بنسبته 3.4 في المئة مع نهاية تعاملات العام.

مصر تقر قانونا جديدا للاستثمار

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ترحيب مصر ودعمها للمستثمرين العرب والأجانب، لافتا الى أن «المستثمرين مرحب بهم والدولة تسعى ليعملوا ويكسبوا»، مشددا على أنه «لا أحد يستطيع أن يمس بالمستثمرين فنحن دولة قانون تحترم الناس وتصون أموالهم».

وقال: «أي مستثمر عنده مشكلة يذهب إلى الرقابة الإدارية التي كلفتها بحل مشكلة المستثمرين. وإذا لم تحل فأنا مستعد أن أستقبله. نحن نيسر له الإجراءات وندعمه في عمله حتى نوفر فرص العمل ونزيد الإنتاج وبالتالي نخفض الأسعار».

وأدت القرارات الاقتصادية الأخيرة إضافة الى إعلان الحكومة في ديسمبر الفائت زيادة التعرفة الجمركية لمضروبة على 320 سلعة الى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات.

بدورها أشارت وزيرة الاستثمار المصرية داليا خورشيد، إلى «موافقة مجلس الوزراء بالإجماع على مشروع قانون جديد للاستثمار يهدف الى جذب أكبر قدر من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة».

وتهدف الخطوة إلى دعم النمو المطرد حيث عانت مصر في السنوات الأخيرة تدهوراً اقتصادياً وسط تفاقم عجز الموازنة وارتفاع التضخم وتراجع إنتاج الشركات والمصانع وشح شديد في العملة الصعبة، في ظل غياب السياح والمستثمرين الأجانب وتراجع إيرادات قناة السويس.

وأكدت أن «القانون الجديد سيكون ضمن حزمة إجراءات إدارية وتشريعية لجذب الاستثمارات وبتضمن برامج حوافز وضمانات قوية لتأكد من حل أبرز المشاكل وإزالة المعوقات والتخلص من البيروقراطية بالأساليب القانونية».

السعودية تقر آلية تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات التجارية لتحفيز الاستثمار

بدأت وزارة الخارجية السعودية منح التأشيرات للمستثمرين الأجانب إلكترونيا خلال 24 ساعة، وذلك لتحفيز بيئة الاستثمار.

وأقرت السعودية آلية تسهيل وتسريع إجراءات الحصول على التأشيرات التجارية، وفق ضوابط وشروط تسهم في السماح للمستثمرين الأجانب بزيارة المملكة، والاطلاع على المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة فيها خلال 24 ساعة من تسلم جواز السفر.

ووفقاً للتنظيم الجديد، جرى تصنيف تأشيرات الزيارة التجارية إلى 3 فئات، تأشيرة الزيارة التجارية لمنشأة عاملة في المملكة، وتأشيرة زيارة رجال الأعمال، وتأشيرة الزيارة للوفود التجارية، علما أن قرار منح التأشيرات التجارية لكل من فئة رجال الأعمال، وفئة الوفود التجارية يأتي سارياً بالفعل باستثناء قرار منح تأشيرات الزيارة للمنشآت التجارية.

المغرب: الاستثمارات النفطية تجاوزت الـ 3.7 بليون دولار

حصلت شركة «قطر للبترول» بمجموعة «شيفرون» الأميركية على حقوق تمديد رخصة التنقيب عن النفط والغاز في عدد من السواحل الجنوبية المغربية الى عام 2018، ما يسمح للشركتين بمواصلة الاستكشافات البحرية وحفر الآبار النفطية في منطقة أوفشور المقابلة للسواحل الأطلسية.

وزادت شركات النفط العالمية استثماراتها في المغرب، حيث تجاوزت الاستثمارات في مجال التنقيب عن النفط والغاز نحو 3.7 بليون دولار العام الماضي، وقد أظهرت نتائج حفر 10 آبار وجود كميات كبيرة من الغاز في ثلاث منها، خصوصاً في منطقة تندراوة على الحدود الجزائرية حيث تنشط شركة ساوند انرجي البريطانية. وغطت عمليات التنقيب 340 ألف كيلومتر مربع العام الماضي منها 70 رخصة للاستكشاف.

الإمارات: 111.139 بليون دولار رصيد الاستثمار الأجنبي التراكمي

أشار وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة الاماراتية عبد الله آل صالح إلى أن «الإمارات استطاعت جذب استثمارات أجنبية مباشرة خلال العام 2016 بلغت 10 مليارات دولار»، مؤكدا أن «هذه الأرقام تضع الإمارات في صدارة دول المنطقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر».

وأوضح أن «رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية بلغت مع نهاية 2016 حدود 111 مليار دولار»، معتبرا أن «السياسات والتشريعات التي تعمل الحكومة على سنها خلال 2017، ستكون لها آثار إيجابي كبير على رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية»، مؤكدا أن «الامارات تعتبر كبر مستثمر عربي في الخارج لنهاية عام 2015، ويصل الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات إلى 87.4 مليار دولار».

من ناحيتها أعلنت الحكومة الاماراتية نتائج مؤشرات الاقتصاد التي حققت فيها إنجازات كبيرة والمتعلقة بالاستثمار الاجنبي والابتكار وريادة الأعمال والتنمية والتنافسية وبنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد زاد رصيد الاستثمار الأجنبي التراكمي من 100.164 بليون دولار عام 2014 إلى 111.139 بليون في 2015، ما يضع الإمارات ضمن أكثر وجهات التجارة والاستثمار ربحا وجاذبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، حيث تمكنت من إيجاد بيئة مشجعة للأعمال والاستثمار الأجنبي، يدعمها الانفتاح التجاري وتوسع مناطق التجارة الحرة.

واستندت نتائج التقرير الذي أصدرته الإمارات عن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي من الناتج المحلي الإجمالي» إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

السودان يتوقع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بفعل إلغاء العقوبات الأميركية

توقع وزير الاستثمار السوداني الدكتور مدثر عبد الغني أن تقفز الاستثمارات القطرية في السودان إلى 7 مليار دولار خلال العام الجاري، لافتا إلى أن «حجم الاستثمارات المنفذة حاليا تصل إلى حوالي 1.7 مليار دولار تغطي 193 مشروعا»، معلنا انطلاق مشروع «حصاد» الزراعي القطري الذي يعد من أكبر المشاريع الزراعية في السودان.

وأشار عبد الغني إلى أن «الاستثمارات القطرية تغطي التصوير العقاري والقطاع المصرفي ولديها استثمار في القطاع الزراعي في عدد من الولايات (الخرطوم، الشمالية، نهر النيل، سنار) وتعتبر هذه الاستثمارات حاضنة للاستثمارات القطرية في القطاعات الانتاجية، وحاليا تخطط السودان مع قطر لمشروعات استثمارية لعام 2017، أبرزها تشييد عدد من الفنادق».

في الوقت، أشار وزير النفط السوداني محمد زايد عبوض إلى أن «قرار رفع العقوبات الاقتصادية الأميركية سيفتح المجال للشركات الأميركية للعودة للعمل مرة أخرى في مجال النفط».

ولفت إلى أن «الوزارة فتحت المجال للشركات الأميركية للاستثمار في مجالات الصناعات التحتية من خلال وضع خطة ترويجية وطرح مناطق للاستثمار عن طريق العطاءات»، موضحا أن «الوزارة قدمت دعوة للشركات الأجنبية للمشاركة في المرحلة التأهيلية استعدادا للدخول في المناقصات التي حدد لها سقف زمني مدته ثلاثة أشهر، حيث سيتم إجراء مناقصة مفتوحة سنهايه آذار (مارس) المقبل».

وأكد أن «المجال مفتوح للشركات الأميركية للعمل في مجالات الاستكشاف والاستخلاص واستخراج الغاز وتكنولوجيا النزيت الصخري الأميركيه في استخراج الغاز».

اليمن يدعو الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط

دعا وزير النفط والمعادن اليمني سيف الشريف الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاعي النفط والغاز، لافتا إلى أن «الاحتياطات ستكون عامل محفز لكبرى الشركات العالمية للاستثمار في اليمن»، كاشفا عن احتياطات جديدة في حقول صافر تفوق ما تم تنتاجه خلال الـ 30 عاما الماضية.

وأشار إلى الجهود المبذولة من قبل الوزارة لإعادة تشغيل كافة القطاعات النفطية العاملة في اليمن في التقرب العاجل بعد أن تم إعادة التشغيل والانتاج والتصدير من حقول المسيلة.

وأكد أن «الوزارة تعمل على عودة التصدير والانتاج من حقول صافر وجنة هنت والعقلة خلال الأيام القليلة القادمة وصولا إلى تشغيل مختلف القطاعات الانتاجية ثم استئناف عمليات الاستكشاف والتطوير».

لبنان يحتاج لاستثمارات بـ 10 مليار دولار لمعالجة أزمة النازحين

كشف رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري عن حاجة لبنان لاستثمارات أجنبية تقدّر بعشرة مليارات دولار لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين وتحديث البنية التحتية.

وأكد الحريري أن «لبنان سيحتاج ما لا يقل عن ثمانية إلى عشرة مليارات دولار من الاستثمارات الجديدة في السنوات الثلاث المقبلة»، معتبرا أن «الإسهامات الدولية على الرغم من أنها محل تقدير لا تتناسب مع الاحتياجات الكبيرة للاجئين السوريين ومضيفيهم»، مطالبا بتمويل خطة مدتها ثلاث سنوات تهدف إلى تحسين قدرة لبنان على استيعاب وتحمل تدفق اللاجئين وتعزيز الاقتصاد.

ويتوقع البنك الدولي أن تصل ديون لبنان هذا العام إلى 155% من الناتج المحلي الإجمالي وهي ثالث أعلى نسبة في العالم

الدورة الثامنة والعشرين لمعرض تقنية الكيماويات

تنظم جمعية CHEMTECH الهندية الرائدة في مجال الصناعة فعاليات الدورة الثامنة والعشرين لمعرض تقنية الكيماويات وذلك خلال الفترة من 7-14 فبراير 2017 في ضاحية مومباي الهندية.

ويستكمل المعالية معارض ومؤتمرات حول البتروكيماويات والكيماويات المتخصصة الأدوية الحيوية، إدارة المياه والمضخات والصمامات والصناعات والتجهيزات بالإضافة الى برنامج التواصل مع الصلاب والذي يهدف إلى تطوير فائدة المستغيل.

المنتدى الاقتصادي التونسي - البلجيكي

يعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال 3-4-2017 المنتدى الاقتصادي التونسي البلجيكي وذلك بمشاركة كل من وزير الاستثمار التونسي ووزيرة التجارة الخارجية للعاصمة بروكسل. ويهدف المنتدى الى تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وبلجيكا وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

المنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي الحادي عشر

تختص العاصمة البلجيكية بروكسل لمنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي اللوكسمبورجي. واجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية – البلجيكية اللوكسمبورجية وجمعيتها العمومية وذلك بحضور شخصيات اقتصادية وعالمية بارزة من العالم العربية وبلجيكا. ويهدف هذه الفعاليات إلى تطوير العلاقات بين العالم العربي وبلجيكا ولوكسمبورج بشكل عام وبين العالم العربي والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

العراق يستضيف التجاري الـ 16 لمنظمة التعاون الإسلامي

يستضيف العراق المعرض التجاري الـ16 لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من الثاني حتى السابع من نيسان (إبريل) المقبل على أرض معرض بغداد الدولي. وذلك تحت شعار "نحو تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي".

وسيكون المعرض خاصا فقط بمشاركات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، وهو يهدف إلى التعريف بمنتجات وصناعات وخدمات الدول الأعضاء في تلك المنظمة وتعميق أواصر التعاون في شتى المجالات الاقتصادية بين هذه الدول والتعريف بفرص الاستثمار والتجارة والاقتصاد في الدولة المنظمة للمعرض مع الدول الأعضاء ورجال الأعمال والمستثمرين من الدول المشاركة فضلا عن فتح أسواق جديدة لمنتجات وصناعات الدول المشاركة وكذلك تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء والدولة المستضيفة للمعرض.

معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة

تنظم غرفة صناعة الأردن بالتعاون مع مجموعة آفاق للإعلام وتنظيم المعارض والمؤتمرات "معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة (4P) خلال الفترة 13-15 نيسان (أبريل) 2017 في مركز عمان الدولي للمعارض.

وهذا المعرض متخصص في الصناعات البتروكيماوية والبلاستيكية الطباعة والتعبئة والتغليف، والطاقة المتجددة. ويعتبر نقطة التقاء للصناعيين والتجار من داخل وخارج الأردن. وسوف يكون هناك لقاءات ثنائية بين الشركات المشاركة والمتواجدة في المعرض وكذلك ورشات عمل متخصصة وخدمات لترتيبات اللقاءات التجارية.

الملتقى الصحي العربي الألماني العاشر

إيماناً منها بمجالات التعاون المستقبلية وتطوير التعاون القائم، تنظم غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الملتقى الصحي العربي الألماني العاشر خلال الفترة 22 – 23 آذار (مارس) 2017 في فندق Hotel Adlon Kempinski في برلين. ومن المتوقع أن يشارك في أعماله 300 من الخبراء والمسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان.

ويقدم الملتقى فرصة فريدة ومنصة لتبادل الخبرات وللاطلاع على التوجهات والتطورات والخطط المستقبلية للشراكة والتعاون في موضوعات أبرزها المتعلقة بالسياحة العلاجية، كفاءة الرعاية الطبية في المراكز الصحية، الخدمات الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، الصناعات الدوائية، التقنيات الطبية وتقنية المعلومات وتحديات قطاع الصحة.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون

في إطار دورها لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، تنظم غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية "الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون" خلال الفترة ما بين 15 – 17 آذار (مارس) 2017 في فندق "ريتز كارلتون" في برلين، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية.

ويتوقع أن يشارك في أعمال الملتقى أكثر من 500 من صناع القرار ورجال الأعمال والخبراء من العالم العربي وممن ألمانيا للبحث في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. ويوفر الملتقى الإطار المناسب لإقامة شبكة تواصل بين رجال الأعمال من الجانبين والتهيئة لعلاقات تعاون ناجحة بين رجال الأعمال العرب والألمان.

وسوف تناقش جلسات الملتقى آخر التطورات على العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية والعديد من الموضوعات ذات الاهتمام، أبرزها التصنيع ونقل التكنولوجيا، تأثير أسعار النفط، التعليم والتنمية البشرية والاستدامة البيئية، التجديد، دور صاحبات الأعمال، والتنويع الاقتصادي.

النشرة الاقتصادية العربية
العدد الثالث والثلاثون (يناير - مارس 2017)

صدر العدد (33) من النشرة الاقتصادية الفصلية للربع الأول من عام 2017. والذي يتضمن خمسة بحوث اقتصادية متخصصة تعالج قضايا وموضوعات مستجدة ومتنوعة في الاقتصاد العربي والعالمي. وتتناول بالتحليل الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ، والأزمة الحالية في سعر صرف الجنيه المصري. والبحث والتطوير في العالم العربي، والفرص المتاحة لإقامة شركات للنقل البحري واللوجستيات بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى جانب تطورات الاقتصاد الهندي والعلاقات العربية – الهندية.

ويتناول البحث الأول بعنوان "كيف يستفيد الأردن والدول العربية ولا سيما مصر من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي؟" بالتفصيل الفوائد الممكنة من الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ لكل من الأردن والدول العربية، ولا سيما منها مصر، حيث كانت صعوبات الالتزام بأحكام قواعد المنشأ السابقة تشكل حجر عثرة أمام الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي. وتناول الدراسة بشكل موسع السماح الرئيسية لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أهمية الاتفاق الجديد للأردن، فضلا عن مجالات الاستفادة لتعزيز التجارة العربية البينية والتصدير إلى الاتحاد الأوروبي. هذا إلى جانب الفرص المتاحة للصناعات المصرية للاستفادة من الاتفاق الجديد، والتحديات والمتطلبات للاستفادة من الاتفاق.

ويحلل البحث الثاني "تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه على الاقتصاد المصري" الأبعاد المختلفة للأزمة الأخيرة المستجدة في سعر صرف الجنيه المصري، بهدف استنتاج

التوجهات في السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لتجاوز الأزمة.

وتضع الدراسة ملخصا شافيا حول تطورات سعر صرف الجنيه المصري، كما تستعرض تطورات سياسة سعر الصرف في مصر استنادا إلى أداء الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة. كما تتناول الدراسة تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري. وتضع الدراسة استنتاجات وتوصيات هادفة إلى حل الإشكالية التي تعاني منها مصر بسبب الارتفاع القياسي لسعر صرف الجنيه.

ويدرس البحث الثالث الحالة الفريدة للهند تحت عنوان "الهند حالة فريدة في الاقتصاد العالمي تستحق من الدول العربية المزيد من الاهتمام". وذلك نظرا لما حققته الهند من صعود بارز في الاقتصاد العالمي في ظل التراجع الحاصل في معظم كبرى الاقتصادات العالمية، بهدف تبيان وتحديد مقومات النجاح واستخلاص العبر ومجالات التعاون لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الهند والدول العربية.

وتتناول الدراسة محاور ثلاثة، المحور الأول بعنوان "صيدلة ومقومات وآفاق اقتصادية رحبة"، المحور الثاني "مقومات اقتصادية واعدة"، أما المحور الثالث فيتناول بشكل مفصل ومعمق العلاقات الاقتصادية العربية – الهندية وآليات تعزيز التعاون على الصعيدين التجاري والاستثماري، في ظل ما تتمتع به البلدان العربية والهند من مقومات واعدة.

ويستعرض البحث الرابع وعنوانه "الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية لدعم البحث والتطوير وتمويل البحث: الواقع والرؤية المستقبلية" المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية في العالم العربي في سبيل دعم البحث والتطوير وتوفير التمويل اللازم.

وتتناول الدراسة واقع البحث العلمي في العالم العربي، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي في العالم العربي، فضلا عن الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، إلى جانب معوقات البحث العلمي في الوطن العربي. وتلقي الدراسة الضوء في جانب معين منها على واقع البحث العلمي في لبنان، مع طرح التوصيات في الختام.

أما البحث الخامس فيقدم دراسة وتحليلا اقتصاديا للعلاقات الاقتصادي والتجارية بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، بهدف تقييم متطلبات إقامة شركتين للنقل البحري واللوجستيات بين البلدان العربية ودول أمريكا الجنوبية.

أملين أن تحظى هذه المساهمات التي تلقي الضوء على قضايا مهمة للاقتصاد العربي بالاهتمام من قبل مجتمع الأعمال العربي وأصحاب القرار الاقتصادي. عسى أن يكون العام 2017 فاتحة خير على الأمة العربية للتجاوز الأزمات وحالة العسر الصعبة التي يمر بها عدد من دولها.

اتحاد الغرف العربية

المركز المرجعي لتشجيع الاستثمار في الدول العربية

اتحاد الغرف العربية

ص.ب 11-2837، بيروت، الجمهورية اللبنانية، هاتف وفاكس: 826020-1-961+/ 21/ 22/ 27/ 28/ 29/ 30

"مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي" – بئر حسن، قرب اوجيرو، البريد الإلكتروني: uac@uac.org.lb

www.uac.org.lb